

أساليب التحليل المالي لتقييم جودة الأرباح كمؤشر على أداء المؤسسة

أ. باصور رضوان*

الملخص:

يستخدم التحليل لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، بحيث أن تحقيق هذه الأخيرة للأرباح لا يعني بالضرورة الحالة المثلى لأدائها المالي، وإنما تحتاج إلى التأكيد على قدرتها لاستغلال مواردها وعملياتها التشغيلية لتحقيق النتائج من خلال تحليل الربحية لديها بالطريقة التي تجعلها مفيدة للمالكي وإدارة المؤسسة وكل الأطراف التي تهتم بقراءة القوائم المالية التي تقدمها، غير أن فهم وتفسير المعلومات المالية المفصح عنها لا يتوقف على العلاقات بين الأرقام فقط، بل يتعدى إلى التحقق من نوعية وخصائص تلك المعلومات، لا سيما التقييم النوعي لجودة الأرباح، الذي يتوقف على صفة الاستمرارية لها، ومدى وجود ممارسات إدارة الأرباح التي تهدف إلى إظهار الربح بأفضل صورة ممكنة يمكن أن تكون مضللة، لذلك يعتبر قياسها أمرا ضروريا وفق الطرق التي يمكن استخدامها.

الكلمات الدالة: التحليل المالي، تحليل الربحية، جودة الأرباح، إدارة الأرباح.

Summary :

The financial analysis is used to evaluate the company financial situation, so that the achievement of the profits doesn't Necessarily mean the optimal financial performance, But it needs to emphasize its ability to exploit its resources and operational processes to achieve results by analyzing the profitability in such a way as to make it useful to the owners and managers and all parties interested in reading the financial statements provided by it. However, the understanding and interpretation of financial information disclosed depends not only on the relationships between the figures, but also on quality and characteristics verification of such information, particularly the qualitative assessment of the earnings quality, which depends on continuity, and the existence of earnings management practices that aim to show profit in the best possible way can be misleading. So it measurement is necessary according to the methods could be used.

key words: financial analysis, profitability analysis, Earnings quality, earnings management.

* أ. باصور رضوان، أستاذ مساعد قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدينة، الجزائر.

مقدمة:

تعتبر أساليب التحليل المالي الأكثر استخداماً لتقييم الأداء المالي في ظل ما تواجهه المؤسسات من تحديات مختلفة منها ما ينتج عن البيئة الخارجية ومنها ما يدور حول البيئة الداخلية، ومن أهمها وجود الأسواق المالية والتزايد المستمر للتعاملات التجارية العابرة للحدود وهيمنة استخدام تكنولوجيات المعلوماتية على التعاملات المالية، والتحديثات المستمرة في المعايير والمتطلبات المحاسبية والأنظمة الضريبية، وكذا المنافسة الشديدة في الأسواق المحلية والعالمية، والتعديلات على أساليب الإنتاج كلها تخلق جواً من عدم التأكد بما يقف أمام قدرة المؤسسة على تطبيق أهدافها التي تدور حول الاستمرار في النشاط وتحقيق النمو.

ويعتمد مستخدمو القوائم المالية والذين من بينهم المساهمين والمستثمرين المحتملين والمقرضين وإدارة المؤسسة على عدة مؤشرات حول أداء المؤسسة، بحيث يعتبر الربح المحقق أهم تلك المؤشرات التي تساعد في فهم وضعيتها المالية، غير أنه يصبح من غير المجدي قراءة أرقام النتائج بشكل منفصل، بل تحتاج إلى نسبتها إلى عناصر أخرى تقدم فهماً أكثر لوضعيتها، كما أنه أصبح المحللون الماليون يعتمدون منهج التحليل النوعي لبيانات النتائج، على اعتبار أن معلومات مفصّل عنها في القوائم المالية تخضع إلى عدة مؤثرات والتي من بينها الطرق المحاسبية التي اعتمدت في إعدادها، كما أنها تتأثر بالتقديرات والأحكام الشخصية.

وقصد البحث في كيفية تقييم الأرباح باستخدام أساليب التحليل المالي نطرح التساؤل التالي:

كيف يمكن استخدام التحليل المالي لتقييم نوعية وجودة الأرباح بغرض الحكم على أداء المؤسسة؟

1. التحليل المالي لربحية المؤسسة.

يمكن أن يستخدم المحلل المالي عدة أدوات وذلك للوصول إلى دلالات تتماشى مع الأهداف التي يسعى إلى الوصول إليها من وراء عملية التحليل، وفيما يتعلق بتقييم الأداء المالي من خلال مؤشر تحقيق الأرباح، فإن تحليل الربحية هو الأقرب إلى تقديم القراءة السليمة لقدرة المؤسسة على تحقيق النتائج.

1.1. أهداف التحليل المالي.

في ظل بيئة الأعمال الحديثة تحتاج المؤسسة إلى التعرف على مكانها وسط المؤسسات الأخرى، وكيفية الوصول إلى أفضل مكانة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال استخدام أساليب التحليل المالي التي تقدم المعلومات الملائمة للمستخدمين سواء أكانوا من داخل المؤسسة مثل الإدارة العليا، أو من خارجها مثل المقرضين والدائنين وغيرهم⁽¹⁾.

حيث يعتبر التحليل المالي أداة لتشخيص الوضعية المالية الماضية والحاضرة للمؤسسة واتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية التي تتضمن كما كبيرا من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والحالية، لذلك لا يكفي إعداد القوائم المالية والكشوف المحاسبية وإنما يجب تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة الماضي إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها، ثم تفسير

نتائج التحليل لخدمة كافة الأطراف المستخدمة للبيانات المحاسبية، ويعتبر التحليل باستخدامه للمؤشرات المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها.⁽²⁾

ويمكن تلخيص مفهوم التحليل المالي في أنه تقييم الوضع والأداء المالي للمؤسسة معينة باستخدام عدد من الأساليب الفنية والرياضية، لمساعدة مستخدمي القوائم المالية (بما في ذلك المقرضون والمستثمرون) على اتخاذ قرارات سليمة. ومن أهم تلك الأساليب مقارنة أداء المؤسسة الحالي بأدائها في السنوات السابقة، وكذلك مقارنته بأداء المؤسسات التي تنتمي إلى قطاع المؤسسة نفسها.⁽³⁾

توصف نتائج التحليل المالي بأنها من أهم الأسس التي يُستند عليها في اتخاذ القرارات والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد، وعليه فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق الآتي:⁽⁴⁾

- أ- تقييم الوضع المالي والنقدي للمؤسسة.
- ب- تقييم نتائج قرارات الاستثمار والتمويل.
- ج- تحديد الانحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها.
- د- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والمخطط المستقبلية.
- هـ- تحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة والتي يمكن استثمارها.
- و- التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه المؤسسة.
- ز- يعتبر التحليل المالي مصدر المعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.
- ح- تقييم ملاءة المؤسسة في الأجلين القصير والطويل.

2.1. مفهوم تحليل الربحية.

تحليل الربحية يقيس ويقوم أداء المؤسسة من خلال قدرتها على تحقيق الأرباح⁽⁵⁾، وتعد الربحية من الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها المؤسسة لضمان بقائها واستمرارها، وهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساعدت على تحقيق هذه الأرباح⁽⁶⁾، وهو من الأمور التي تهتم إدارة المؤسسة والكثير من مستخدمي القوائم المالية من مقرضين ومستثمرين وغيرهم وذلك كما يلي:⁽⁷⁾

أ- فالإدارة تهتم بتقييم القوة الإيرادية لأنها تستخدم للحكم على نجاح الإدارة ومدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة، وفي داخل المؤسسة تستخدم القوة الإيرادية للفرع أو خط الإنتاج كمقياس للأداء وكأساس للمكافأة.

ب- المستثمرون الحاليون (أي المالكون) حريصون على الحفاظ على مستوى عائد مناسب على استثماراتهم، ومستوى هذا العائد مرتبط بشكل كبير بالقوة الإيرادية للمؤسسة.

ج- المقرض يهتم بقدرة المقترض على سداد الديون ودفع الفوائد في تواريخ استحقاقها، فالأرباح تشكل مصدرا مضمونا لدفع الفوائد، وبشكل عام تعتبر القوة الإيرادية أهم عامل أمان بالنسبة للمقرض وخاصة في الأجل الطويل لضمان تحصيل الديون وخاصة في الأجل الطويل.

وتعتبر الربحية في حقيقة الأمر صافي محصلة نتائج لمجموعة كبيرة من السياسات والقرارات المالية وغير المالية، ولذلك فإن مؤشرات الربحية تعطي إجابات نهائية لكيفية إدارة المؤسسة⁽⁸⁾.

عموما فإن الربحية تعرف بأنها القدرة على تحقيق الأرباح أو النتائج، وقصد الحكم على ربحية المؤسسة من الضروري نسبة النتيجة المتوصل إليها مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها⁽⁹⁾؛ ويعتبر تحليل الربحية من أحسن الأدوات لتقييم إنتاجية رأس المال العامل والكفاءة التشغيلية⁽¹⁰⁾.

3.1. النسب المالية لتحليل الربحية.

تقيس نسب الربحية مدى نجاح عمليات التشغيل في المؤسسة خلال فترة محددة من الزمن، وقدرة المؤسسة على استخدام وإدارة الموارد المتاحة لديها لتحقيق أفضل عائد ممكن، هذا إلى جانب قدرة المؤسسة على النمو والاستمرار، ويمكن تقسيم نسب الربحية إلى قسمين:⁽¹¹⁾

- نسب توضح العلاقة بين الأرباح والمبيعات، لبيان مدى نجاح العمليات التشغيلية للمؤسسة في توليد الأرباح، ومن هذه النسب نسبة مجمل الربح، ونسبة هامش الربح.
 - نسب توضح العلاقة بين الأرباح والأموال المستثمرة في المؤسسة لتمويل أصولها، ومن هذه النسب نسبة العائد على الأصول، ونسبة العائد على حقوق المساهمين.
- ويمكن تلخيص أهم تلك النسب كما يلي:⁽¹²⁾
- أ. نسب العائد على الاستثمار:

- صافي الربح إلى إجمالي الموجودات (معدل إنتاجية الموجودات)، فإذا كانت النسبة أقل من 10% فإن ذلك يمثل سوء استعمال الموجودات.
- صافي الربح إلى حقوق الملكية، وإذا كانت هذه النسبة أدنى من 10% فهذا مؤشر غير جيد.
- صافي الربح إلى رأس المال العامل، وإذا كانت هذه النسبة أدنى من 25% فهذا مؤشر غير جيد.
- صافي الربح قبل الضرائب إلى المطلوبات المتداولة، ينبغي أن تتجاوز 50%.
- الأرباح قبل الفائدة والضريبة إلى إجمالي الموجودات، يفضل ألا تقل عن 10% بعد دفع الفوائد والضرائب.
- ب. هامش الربح: صافي الربح إلى المبيعات، وتتوقف تفسيرات هذه النسبة على القطاع الذي تشتغل به المؤسسة.
- ج. دوران رأس المال العامل: ومن النسب المستخدمة في تحليله نجد نسبة المبيعات إلى إجمالي الموجودات، ونسبة المبيعات إلى حقوق الملكية، ومبيعات إلى رأس المال، والمبيعات إلى الموجودات الثابتة؛ وتفسير تلك النسب يخضع إلى واقع القطاع الذي تشتغل فيها المؤسسة.

ونشير إلى أن التحليل المالي للنسب السابقة لا يكون بمعزل عن عدة عوامل تؤثر في التفسيرات التي يقدمها ومنها الظروف الاقتصادية المحيطة بالمؤسسة، ومستوى المخاطر، والتوقعات المستقبلية، والفرص المستقبلية، ونظام التحليل والتفسير المعتمد من قبل مؤسسات أخرى تشتغل في نفس القطاع، والنظام المحاسبي المطبق، هذا إضافة خبرة ومهارة المحلل المالي.⁽¹³⁾

2. الأرباح كمؤشر رئيسي للأداء.

تتعدد المؤشرات التي تدل يستدل بها على مدى نجاح المؤسسة الوصول إلى الأهداف، واختيار البعض منها في عملية التحليل يتوقف على الجهة القائمة بالتحليل والغاية من ورائها، ولا شك أن الربح من أهمها، إذ تشترك كل الأطراف المهتمة بالوضعية المالية للمؤسسة في اعتبار تحقيق الربح مؤشرا جيدا.

1.2. الربح المحاسبي والربح الحقيقي.

تعتبر القدرة على تحقيق الربح أفضل المقاييس الكمية المعمول بها للحكم على مدى نجاح أو فشل المؤسسات الاقتصادية⁽¹⁴⁾، ويتم التفرقة بين الربح المحاسبي والربح الاقتصادي، حيث يعتبر الربح المحاسبي بأنه الفرق بين الإيراد الكلي للمنتج وتكاليفه الكلية، ويقصد بالتكاليف الكلية هنا التكاليف الظاهرية فقط، ويقصد بهذه الأخيرة تلك المبالغ المدفوعة من قبل المنتج مقابل الحصول على خدمات عناصر الإنتاج، بحيث أن المنتج لا يمكنه الحصول على هذه الخدمات دون دفع مقابل لها. أما الربح الاقتصادي فهو عبارة عن الفرق بين الإيراد الكلي للمنتج وتكاليفه الكلية وتتكون التكاليف الكلية هنا من التكاليف الظاهرية والتكاليف الضمنية، ويقصد بالأخيرة تلك التكاليف التي لا تظهر بشكل مدفوعات ظاهرية ولا تترتب عليها عقد اتفاق وإنما هي تكاليف استخدام عناصر الإنتاج التي تعود ملكيتها للمنتج نفسه، مثال على ذلك استخدام ما يملكه المنتج من رأسماله أو جهوده الشخصية. وهذا يعني أن الربح الاقتصادي هو أقل من الربح المحاسبي بسبب وجود التكاليف الضمنية⁽¹⁵⁾؛ ويعرف الربح الاقتصادي أيضا بأنها الفرق بين القيمة النقدية للمؤسسة في أول ونهاية المدة، أما الربحية فهي مقياس يحاول تقييم أداء المؤسسة من خلال تحميل صافي الدخل إلى أنشطة المؤسسة ممثلة في جملة من الاستثمارات أو الأصول⁽¹⁶⁾.

2.2. أهمية تحليل الأرصدة الوسيطة للتسيير.

يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير وهي أرصدة توضح المراحل التي تتشكل من خلالها الربح أو الخسارة ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة⁽¹⁷⁾، ونشير إلى وجود عدة أرصدة تحدد من خلال جدول حساب النتائج، بحيث نجد من أهمها الهامش الإجمالي الذي هو مؤشر يقيس العلاقات التجارية بين المؤسسة والعملاء من جهة والمؤسسة والموردين من جهة أخرى، ويدرس العلاقة التبادلية بين هذين المتعاملين، ومن ثم تحديد مكانة المؤسسة في السوقين الأمامية والخلفية⁽¹⁸⁾، أما القيمة المضافة تقيس النمو بناء على الارتفاع في القيمة التي كونها النشاط، فهي تمثل الفارق بين المدخلات المالية المباشرة معبر عنها برقم الأعمال والإنتاج المخزن والمخرجات المالية المباشرة معبر عنها بالاستهلاكات الوسيطة المباشرة⁽¹⁹⁾، وبالنسبة للفائض الإجمالي للاستغلال فإنه يعتبر المؤشر الأول المعبر عن الأداء الاقتصادي للمؤسسة، ويمثل الهامش الإجمالي الأول المتحصل عليه عند الانتهاء من العملية الإنتاجية والتجارية⁽²⁰⁾.

ونجد أيضا بأن النتيجة العملية أو نتيجة الاستغلال تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بواسطة عمليات الاستغلال بالإضافة إلى عمليات أخرى ناجمة عن سياسات مختلفة ليس لها علاقة بدورة الاستغلال وهي سياسة التمويل المتمثلة في الإيرادات والمصاريف المالية، وسياسة الاهتلاك المتمثلة في حصص الاهتلاكات، وسياسة التوزيع المتمثلة في توزيع الأرباح⁽²¹⁾؛ أما بالنسبة للنتيجة المالية فتتمثل في رصيد العمليات المالية الناتجة عن عمليات الاستدانة والمتمثلة في المصاريف المالية المرتبطة بعمليات الاقتراض، والإيرادات المالية المتولدة عن التوظيفات المالية وكل الآثار المالية الناتجة عنها⁽²²⁾.

بالنسبة للنتيجة الصافية المحصل عليها في نهاية الدورة المالية، والتي تكون أحد عناصر التدفق النقدي الصافي ليست نهائية أو تحت تصرف المؤسسة النهائي لأنها توزع على الشركاء، ولهذا فالمقدار الذي تستطيع المؤسسة أن تتصرف فيه فعلا بعد نهاية الدورة يتكون من قيمة النتيجة الصافية غير الموزعة، إضافة إلى الاهتلاكات والمؤونات، إذن فهذه القيمة تعبر عن قدرة المؤسسة على تمويل نفسها بنفسها⁽²³⁾. ونبه هنا إلى إمكانية تحليل بقية الأرصدة بشكل منفصل كإنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية والنتيجة العادية قبل الضرائب والنتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

3.2. علاقة الربح بالقيمة الاقتصادية المضافة.

يعكس تحقيق القيمة المضافة النجاح الحقيقي للمؤسسة ولأدائها⁽²⁴⁾، إذ تعتبر القيمة الاقتصادية المضافة EVA مقياسا للنجاح المالي لتقديم الربح الحقيقي، حيث أنه مرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت، وهو الفرق بين الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض⁽²⁵⁾، وعندما تكون القيمة الاقتصادية المضافة بالموجب، فهذا يعني أن المؤسسة تولد عوائد من استثمار رأس المال هي أعلى من عائد الاستثمار في فرصة بديلة، فالعمل يولد قيمة، أما إذا كانت القيمة الاقتصادية المضافة بالسالب فهذا يعني أن المؤسسة لم تولد عائد كاف لتغطية رأس المال، ومن ثم فإن الربح قبل خصم الضرائب إذا طرح منه الضرائب يساوي الربح الصافي (الربح المحاسبي) وإذا طرح من الربح المحاسبي تكلفة رأس المال نستطيع معرفة القيمة الاقتصادية المضافة، ويمكن القول بأن القيمة الاقتصادية المضافة تقيس الربح الاقتصادي وليس الربح المحاسبي، والفرق بين الربح الاقتصادي والربح المحاسبي هو تكلفة رأس المال، حيث أن المحاسب لا يخصم تكلفة رأس المال المستعمل في المؤسسة، بينما يخصم الاقتصادي تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال المستعمل في المؤسسة، وبالتالي المبدأ الأساسي أن القيمة الاقتصادية المضافة لا تقوم بحساب ما إذا كان المشروع أو الصفقة مربحة أم لا؟ ولكن تقيس إذا ما كان الربح الناتج كاف لتعويض رأس المال المستعمل في المشروع، أم كان يمكن استغلاله في فرصة بديلة أخرى؟ وهكذا نستطيع أن نجد مشروعا ما رابحا بالنسبة للتقارير المحاسبية، بينما وخاسر للتقارير الاقتصادية، وهذا في حالة إذا كان هذا الربح المحاسبي لا يغطي العائد المطلوب على رأس المال المستعمل⁽²⁶⁾.

النتيجة النهائية أنه حتى المؤسسات الراجعة ليست دائما تصنع قيمة حقيقية ما لم تكسب بالدرجة الكافية التي تؤهلها لتغطية تكاليف الديون التي عليها، وتكاليف الفرصة البديلة لاستعمال رأس المال، بمرور الوقت، المؤسسة التي تعطي قيمة اقتصادية مضافة بالسالب سيتجنبها المستثمرون، لأنها لا تعطي معدلا كافيا على رأس

المال وسيقوم المستثمرون بتحويل استثماراتهم إلى مكان آخر. وأخيرا فإن القيمة الاقتصادية المضافة هي النظام الإداري المالي الوحيد الذي يوفر لغة موحدة بين جميع الموظفين في المؤسسة ويعطي طريقة منسقة وموحدة في عملية اتخاذ القرارات الإدارية وتوصيلها والرقابة عليها.⁽²⁷⁾

3. تقييم جودة الأرباح.

يؤثر تحقيق الربح على اتخاذ القرار المتعلق بالمؤسسة، ولكن الربح كرقم مجرد يتم الحصول عليه من خلال اعتماد الطرق المحاسبية وبتأثير عدة عوامل على غرار التقديرات الذاتية للقائمين بالنظام المعلومات المحاسبية، ما يدفع إلى ضرورة فهم نوعية وجودة تلك الأرباح.

1.3 مفهوم جودة المعلومات المحاسبية.

يعتبر مصطلح جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم التي لم يتفق على تعريف موحد لها على الرغم من تعدد الدراسات الخاصة بهذا الجانب وذلك نظرا لاختلاف الأهداف والقرارات المتخذة من قبل مستخدمي التقارير المالية، وأيضا لتعدد مقاييس الجودة وبالتالي صعوبة تحديد مفهوم دقيق لها، وعلى الرغم من اختلاف الدراسات السابقة في تحديد مصطلح موحد لجودة المعلومات المحاسبية إلا أنها أجمعت على أن جودتها تعني توافر مجموعة من الخصائص المحاسبية الرئيسية التي يجب أن تتميز بها المعلومات المحاسبية والتي يجب أن تكون في إطار نظام محاسبي متكامل يعمل في ظل معايير محاسبية عالية الجودة وفي ظل نظام إدارة حوكمة الشركات كفؤ وفعال، وكذلك في ظل نظام سوق مالي كفؤ يهدف إلى توفير مناخ ملائم للاستثمار، وبالتالي نصل إلى بيانات مالية موثوقة ومقيدة وخالية من الأخطاء المادية بسبب الغش والتحريف والتظليل⁽²⁸⁾؛ وبذلك تكون تلك الخصائص ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عند إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.⁽²⁹⁾

إذن فإنه ينبغي أن تتصف المعلومات المحاسبية بخصائص أو سمات نوعية معينة كي تكون مفيدة لمستخدميها، وإذا خلت المعلومات المحاسبية من هذه الخصائص فستكون عديمة الجدوى⁽³⁰⁾، وبذلك تكون أساسا سليما لاتخاذ القرارات ويمكن تلخيصها في أن تتميز بالملاءمة، الموثوقية، الموقوتية، الدقة، القيمة التنبؤية، الكفاءة والمرونة⁽³¹⁾.

أ. الملاءمة: تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات والقرار موضوع الدراسة، أي بمعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار.⁽³²⁾

ب. الموثوقية: تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها⁽³³⁾، بحيث تتوفر على الصدق في التمثيل وإمكانية التثبت من المعلومات وحياديتها.

ج. الموقوتية: يجب إيصال المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب الذي يساعد على اتخاذ القرار.⁽³⁴⁾

د. الدقة: تعني أن تكون المعلومات موضوعية تعطي صورة عادلة عن وضع المؤسسة ضمن بيئة نشاطها، وأن تكون هذه المعلومات حاضرة وجاهزة بالشكل الكامل والملائم وفي الوقت المناسب.⁽³⁵⁾

هـ: القيمة التنبؤية: وذلك بمساعدة المستخدمين على زيادة احتمال تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة حيث يؤكد على دور الأرقام المحاسبية في توصيل المعلومات المتعلقة بتوقعات الإدارة للأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية.⁽³⁶⁾

و. الكفاءة: بحيث تساعد في التقييم والتصحيح.⁽³⁷⁾

ز. المرونة: أي قابلية المعلومات على التكيف لأكثر من مستخدم وأكثر من تطبيق لذلك يجب أن تكون المعلومات في شكل مرن بحيث يمكن استخدامه من أكثر مستوى إداري بفاعلية في عملية اتخاذ القرار.⁽³⁸⁾

2.3. مفهوم جودة الأرباح.

تعبر جودة الأرباح عن مدى موافقة الربح المحقق في التقرير المالي - القوائم المالية - مع الربح الحقيقي للمؤسسة وهي تلك الأرباح التي تستمر لفترة طويلة، والتي يمكن وصفها كمؤشر جيد للأرباح المستقبلية، وتعرف أيضا بأنها مستوى توفر المعلومات المناسبة والدقيقة لتقييم الأداء التشغيلي الحالي والمستقبلي للمؤسسة بحيث يصبح مؤشرا جيدا لأداء المؤسسة في المستقبل، وأيضا مؤشرا جيدا في تحديد قيمة المؤسسة، وبشكل عام يمكن تعريف جودة الأرباح بأنها تلك الأرباح الناتجة من الأعمال التجارية للمؤسسة التي تعبر عن صدق وواقعية الأرباح الحقيقية للمؤسسة والتي يمكن بها تقييم الأداء الاقتصادي الحالي والمستقبلي للمؤسسة، وبمعنى آخر هي تلك الأرباح التي تتميز بوجود نقدي فعلي أو متوقع، بحيث تكون متكررة وناجحة من النشاط الرئيسي للمؤسسة، وليس فيها مبالغت أو أرقام احتمالية وأيضا ليست رأسمالية نتيجة بيع أصول ثابتة أو من مصادر خارجية كالتضخم.⁽³⁹⁾

ومن وجهة نظر التحليل المالي فإن جودة الأرباح تتعلق بأهداف التحليل المالي لتقييم أداء المؤسسات من خلال الحكم على الأداء الحالي بما يخدم التوقع للأداء المستقبلي، وبذلك تعتبر الأرباح عالية الجودة لأنها أرقام تعكس الأداء التشغيلي الحالي وتعد مؤشرا على الأداء المستقبلي ومقياس دقيق ومفيد لقيمة المؤسسة.⁽⁴⁰⁾

بناء على ما سبق فإن جودة الأرباح تعبر عن الأرباح المفصح عنها والتي تعكس الواقع الحقيقي للأداء المالي للمؤسسة بشكل متواصل وبما يمكن من توقعه في المستقبل.

3.3. العوامل المؤثرة في جودة الأرباح.

تخضع جودة الأرباح إلى عدة عوامل ومنها:⁽⁴¹⁾

أ. المعايير المحاسبية وجودتها: حيث أن تشدد المعايير من شأنها أن تحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح مما يزيد من جودة الأرباح، إضافة إلى وجود اختلاف بين المعايير المحلية والدولية في إعداد التقارير المالية يمثل عاملاً مهماً في التأثير على جودة الأرباح لأن الشركات التي تتبع مبادئ المحاسبة الدولية لديها ممارسات أقل لتمهيد الدخل وإدارة الأرباح.

ب. تركيبة حملة الأسهم: تقل ممارسات إدارة الأرباح في الشركات التي لديها نسبة أعلى من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين. وهناك علاقة موجبة بين نسبة الأسهم المملوكة من أعضاء مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح، وبين تركيبة حملة الأسهم وجودة الأرباح.

د. حملة الأسهم وسيطرتهم: في بعض البلدان ذات التوجه الاشتراكي (مثل الصين) يكون للدولة سيطرة على نسبة من أسهم الشركات، وانخفاض نسبة سيطرة حملة الأسهم لأقل من النصف يخفض من جودة الأرباح في هذه الشركات.

هـ. تأثير أعضاء مجلس الإدارة: هناك علاقة موجبة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وبين مقدار التلاعب في القوائم المالية، مما يدل على أن ارتفاع عدد أعضاء مجلس الإدارة يرتبط بزيادة احتمال إدارة الأرباح وبالتالي تخفيض جودة الأرباح.

و. تأثير لجنة التدقيق: هناك علاقة موجبة بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق وبين جودة الأرباح، وهذا يعني أن تشكيل لجنة التدقيق وزيادة أعضائها من شأنه أن يحسن من جودة الأرباح.

إضافة إلى ما سبق يمكن أن تتأثر جودة الأرباح بعوامل أخرى نذكر منها:

• إدارة الأرباح: تتم إدارة الأرباح من خلال الممارسات التي تقوم بها الإدارة والناجئة من اختيارها للسياسات المحاسبية للمؤسسة متأثرة بالأهداف الذاتية لها، حيث ان أساليب إدارة الأرباح تستخدم من أجل تضليل المساهمين وبقية مستخدمي القوائم المالية وبذلك يمكن القول أنها مجموعة من الأنشطة والوسائل والإجراءات المتخذة من إدارة المؤسسة والتي تهدف إلى تعظيم فوائد الإدارة وتحقيق بعض المكاسب بغض النظر عن مشروعيتها وذلك من خلال استغلال المرونة في المبادئ والمعايير المحاسبية أو الخروج عنها.⁽⁴²⁾

• الإفصاح المحاسبي: إن العلاقة بين الإفصاح والمعلومات السرية يمكن وصفها بالعلاقة الوثيقة، والمقصود بذلك أن انعدام الإفصاح السليم والدقيق والشفاف والمنظم سوف يساعد على تواجد أرضية خصبة لوجود حالات من التعتيم على بعض النشاطات والعمليات المشبوهة التي قد تنم بالتالي إلى وجود بعض حالات الغش والاحتيال والسرقة وغيرها من الحالات غير الطبيعية وكذلك هناك موضوع التكلفة التي يتحملها المشروع أو المؤسسة نتيجة اعتماد سياسة إفصاح سليمة مقارنة بالمنفعة أو بالمرودود حاليا أو مستقبلا، وعليه يجب أن يكون الإفصاح موضع دراسة دقيقة ويجب أن تكون العلاقة بين التكلفة والمرودود منها علاقة ترابطية متينة، أي لا يمكن تبرير الصرف بدون تحقيق المنفعة النسبية المعقولة من عملية الانفاق على عملية الإفصاح؛ لذا فإن ترشيد تكلفة عملية الإفصاح ستؤثر على كمية ونوعية المخرجات البيانية والمعلوماتية المطلوبة وبالتالي قد تؤثر على إفشاء بعض المعلومات التي تصنف ضمن شريحة البيانات السرية؛⁽⁴³⁾ وهذا بالضرورة يؤثر على إعداد وعرض البيانات المالية.

4.3. مقاييس جودة الأرباح.

تتضمن تقييم جودة الأرباح على عدة مقاييس، حيث سبق لنا وأن تطرقنا من خلال مفهوم جودة الأرباح إلى عدة أبعاد ومنها الاستمرارية وتعبيرها عن الواقع الفعلي لحالة نشاط المؤسسة ومدى إمكانية الاعتماد عليها للتنبؤ بحالة المؤسسة لذلك يتم اعتماد العديد من المقاييس نشرحها كما يلي:

أ. مقياس استمرارية الأرباح:

وهذا المقياس مستمد من السلسلة الزمنية لخصائص الدخل والمرتبطة بجودة الأرباح والتي تشمل خاصية الاستمرارية والتذبذب والقدرة على التنبؤ⁽⁴⁴⁾؛ ويقصد باستمرارية الأرباح هو مدى ارتباط الأرباح الحالية بالأرباح

المستقبلية، وينظر إلى الأرباح المستمرة على أنها أرباح عالية الجودة (45) ومن النماذج التي تم صياغتها في هذا المجال لقياس جودة الأرباح نموذج يربط الأرباح الحالية بالمستقبلية، أو بعبارة أصح يربط الأرباح السابقة بالأرباح التالية وذلك كما يلي: (46)

$$E_t = \alpha + \beta E_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن: (E_t) هي الأرباح الحالية للمؤسسة، و(E_{t-1}) هي الأرباح الماضية للمؤسسة.

ومن خلال معادلة الانحدار أعلاه يمكن تحديد مستوى جودة المعلومات المحاسبية من خلال المعامل (β)، بحيث كلما ارتفعت قيمة المعامل دل ذلك على زيادة العلاقة بين الأرباح الحالية والمستقبلية وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح.

وقد تم تطوير نموذج أكثر تعقيداً لقياس جودة الأرباح وذلك من خلال تقسيم الأرباح إلى مكوناتها الأساسية والتي تشمل التدفق النقدي والمستحقات.

$$/TACC/ = \Delta WC + \Delta NCO + \Delta FIN$$

حيث أن $/TACC/$ هي القيمة المطلقة لإجمالي المستحقات، و ΔWC هي التغير في صافي رأس المال العامل، و ΔNCO هي التغير في صافي الأصول التشغيلية غير المتداولة، و ΔFIN هي التغير في الالتزامات المالية على المؤسسة.

ومن خلال هذا النموذج فمن الواضح ضرورة تساوي طرفي المعادلة، وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح، أما في حالة وجود ممارسات لإدارة الأرباح فهذا سينجم عنه اختلاف طرفي المعادلة، وبالتالي تراجع جودة الأرباح المحاسبية.

ب. مقياس استمرارية التدفقات النقدية:

هذا المقياس مستمد من خلال العلاقة بين التدفق النقدي والاستحقاقات والدخل (47)، فقد تحقق المؤسسة أرباحاً، وقد يظهر هذا الرقم في الجانب الأيسر من الميزانية إلا أنه لا بالمقابل لا تتوفر النقدية الكافية لتغطية رقم الربح هذا، أي أن الأرباح المتحققة ذهبت سيولتها النقدية لتغطية بعض جوانب توزيع الأرباح، وإلا تحقق ضرر كبير في المؤسسة، والمؤسسة الناجحة تكون في الواقع العملي بحاجة مستمرة إلى توفر الأموال أو السيولة لتمويل احتياجاته وتسيير فعاليته (48)؛ كما أنه لا يمكن الاعتماد على رقم الأرباح وحدها وكأنها لا تخيب ولا تحظى بل أن من أساسيات قراءة الأرباح عدم التركيز فقط على الرقم الإجمالي للدخل (الأرباح)، بل يجب معرفة مصادر ومكونات هذا الدخل كما أنه ينبغي التركيز على معرفة نسبة الأرباح من النشاط التشغيلي (الأساسي) للمؤسسة، وعدم الاغترار بالأرباح من المصادر الاستثمارية أو المصادر الاستثنائية غير المتكرر، إذ أن تحليل الأنشطة التشغيلية يوفر معلومات يمكن أن تسهم بشكل فعال للمساعدة في فهم الدور الذي يلعبه عنصر المستحقات، فضلاً عن اسهامها في كشف النقاب عن كل ما من شأنه أن يؤدي على التضليل وعدم الوضوح في تقديم المعلومات المحاسبية، لذلك تعد كل من قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية مكملتان لبعضهما البعض، وبالتالي يجب

العمل على استخدام النسب المالية المرتبطة بأساس الاستحقاق والنسب المالية المستندة إلى قيم التدفقات النقدية جنبا إلى جنب عند تقييم جودة الأرباح في المؤسسات الصناعية على وجه الخصوص، إذ أن اعتماد مستخدمي القوائم المالية على مؤشرات كل من قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية، أفضل من الاعتماد على مؤشرات قائمة الدخل فقط، خاصة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين، فمن المسلم به أن أي مؤسسة يجب أن تحقق هدفا الربحية والسيولة ونقصد بهدف الربحية القدرة الكسبية وفقا لما يتبين من قائمة الدخل، ونقصد بالسيولة أن يكون لدى المؤسسة النقدية اللازمة لسداد الالتزامات عند حلول ميعاد استحقاقها وفقا لما يتبين من قائمة التدفقات النقدية وبالتالي يجب الوفاء بكلا الهدفين إذا كان للمؤسسة ان تستمر في نشاطها وتكون ناجحة.⁽⁴⁹⁾ وكلما ارتفع التدفق النقدي التشغيلي الموجب الذي تحققه المؤسسة خلال العام كلما ارتفعت نوعية أو جودة أرباح المؤسسة والعكس صحيح⁽⁵⁰⁾، كما يستخدم معيار الاقتراب من النقد كمقياس لجودة الأرباح بحيث كلما اقتربت الأرباح المحاسبية من النقد كلما ارتفعت جودتها، وذلك من خلال قسمة نسبة التدفقات النقدية التشغيلية لإجمالي الأصول على نسبة الأرباح لإجمالي الأصول، وكلما اقتربت النسبة من الواحد صحيح كلما كانت جودة الأرباح أعلى وهي موضحة كما يلي:⁽⁵¹⁾

$$EQ = \frac{OCF / TA}{NI / TA}$$

حيث أن EQ هي جودة الأرباح المحاسبية، و OCF هي التدفقات النقدية التشغيلية، و TA هي إجمالي الأصول، و NI هي صافي الربح المحاسبي.

ومن المقاييس المعتمدة أيضا لتقييم جودة الأرباح من خلال التدفقات النقدية نجد نوعية المستحقات التي يقصد بها الفرق بين التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية والأرباح المحققة من النشاط⁽⁵²⁾ حيث يتم تقييمها من خلال العلاقة:⁽⁵³⁾

$$\frac{\text{الأرباح - التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}} = \text{نوعية المستحقات}$$

وكلما انخفضت قيمة نوعية المستحقات دل ذلك على ارتفاع في جودة أرباح المفتح عنها، والعكس بالعكس. ومن وجهة نظر أخرى يتم الاعتماد على النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في قياس جودة الأرباح، ويمكن إبراز تلك النسب بالآتي:⁽⁵⁴⁾

- نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وتقاس من خلال قسمة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية على التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية.
- نسبة دليل النشاط التشغيلي، وتقاس من خلال قسمة صافي التدفق النقدي التشغيلي على صافي الربح التشغيلي.

- نسبة التدفق النقدي التشغيلي، وتقاس من خلال قسمة التدفق النقدي التشغيلي على صافي المبيعات.
- نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى الأصول، وتقاس من خلال قسمة صافي التدفق النقدي التشغيلي على الأصول الكلية.
- نسبة حصة السهم العادي من التدفق التشغيلي، وتقاس من خلال طرح التوزيعات النقدية للأسهم الممتازة من صافي التدفقات التشغيلية ومن ثم قسمة الرقم الناتج على المتوسط المرجح لعدد الأسهم.

ج. عدم وجود ممارسات إدارة الأرباح:

حيث أن بعض الإدارات المالية في بعض المؤسسات تسعى على التلاعب في أرقام قائمة الدخل وقائمة المركز المالي من خلال إدارة الأرباح باستخدام بعض الممارسات المحاسبية فقد تقوم بعض المؤسسات على سبيل المثال بتسجيل أرباح ومصروفات في غير سنة حدوثها وهذه تعد من أكثر صور التجاوز انتشارا في المحاسبة المالية⁽⁵⁵⁾، وجودة الأرباح المحاسبية تتحقق في حال خلوها من ممارسات إدارة الأرباح، ومن هنا يمكن قياس جودة الأرباح من خلال اختبار مدى وجود ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسة وقد قامت العديد من الدراسات باستخدام هذا المفهوم لتطوير مقاييس لجودة الأرباح، وذلك من خلال الاعتماد على مفهوم إجمالي المستحقات ونسبة المستحقات الاختيارية منها. وكلما كانت ممارسات إدارة الأرباح أقل (لأن تكون المستحقات التقديرية منخفضة) كلما كانت جودة الأرباح أعلى⁽⁵⁶⁾.

يمكن استخدام "نسبة ميلر" لاكتشاف التلاعب في الأرباح، إذ تكون قيمتها صفر في حالة عدم وجود تلاعب، أما إذا اختلفت قيمتها عن الصفر فإن هذا يكون مؤشرا على وجود تلاعب في رقم الأرباح وتحتسب وفق المعادلة الآتية⁽⁵⁷⁾:

$$EM = (\Delta WC / CFO)_{t-0} - (\Delta WC / CFO)_{t-1}$$

حيث أن: EM إدارة الأرباح، ΔWC التغير في صافي رأس المال العامل، CFO التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، t-0 السنة الحالية، t-1 السنة السابقة.

ووفق العلاقة السابقة فإن إذا اختلفت قيمة EM عن الصفر كان ذلك مؤشرا على وجود تلاعب في رقم الأرباح المعدة وفقا لأساس الاستحقاق.

ومن وجهات النظر لقياس ممارسات إدارة الأرباح التي تعتمد مفهوم المستحقات "Accruals" التي تعبر عن مجموع الإيرادات والمصاريف المسجلة في قائمة الدخل والتي لم تنتج عنها تدفقات نقدية خلال فترة النشاط⁽⁵⁸⁾، حيث أن إدارة المستحقات تكون في إطار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، والتي تحاول أن تجعلها غامضة أو قناعا للأداء الاقتصادي الحقيقي، أما أنشطة التلاعب فإن معظمها يكون خارج إطار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما في محاولة منها للتأثير على مخرجات النظام المحاسبي والمتمثلة بالكشوفات المالية⁽⁵⁹⁾، ويتم قياس جودة الأرباح من خلال اختبار تأثير المستحقات غير الطبيعية في جودة الأرباح، إذ أن الأرباح تحتوي على كل التدفقات النقدية والمستحقات، وتتطلب المستحقات وجود عمليات تقدير معينة، وإذا كانت هذه الأرباح تتكون من النقدية فقط فإن هذه الأرباح تمتاز بالموثوقية العالية نسبيا،

والمستحقات غير الطبيعية كمقياس لجودة الأرباح يستند إلى فكرة أن المستحقات غير الطبيعية هي المستحقات التي تقع تحت سيطرة إدارة المؤسسة وبالتالي ارتفاع قيمة المستحقات غير الطبيعية دليل على وجود إدارة الأرباح⁽⁶⁰⁾.

الخاتمة:

تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن التحليل المالي يوفر الأساليب الملائمة لتقييم الوضع والأداء المالي لمؤسسة معينة باستخدام عدد من الأساليب الفنية، لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ قرارات سليمة بما يوافق أغراضهم، ومن أهم الطرق التي يستخدمها ما يتم تعريفه بتحليل الربحية، ذلك أن الربحية في حقيقة الأمر صافي محصلة نتائج مجموعة كبيرة من السياسات والقرارات المالية وغير المالية، حيث أنها تفسر العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات والعمليات والموارد التي ساعدت للوصول إليها، إذ تسمح بتقييم القوة الإيرادية لأنها تستخدم للحكم على نجاح الإدارة ومدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة، كما تعطي الثقة للملاك نحو حصولهم على مستوى عائد مناسب على استثماراتهم، وكذلك الحال للمقرضين لضمان حصولهم على الفوائد المحددة، ويعتبر أسلوب النسب المالية الأكثر استخداماً في تكوين العلاقات بين الأرباح والمبيعات من جهة، وبين الأرباح والأموال المستثمرة في المؤسسة لتمويل أصولها من جهة أخرى.

يعتبر تحقيق الربح أفضل المقاييس الكمية المعمول بها للحكم على مدى نجاح أو فشل المؤسسات، ويتم التفريق بين الربح المحاسبي والربح الاقتصادي، فهذا الأخير يطرح من الإيرادات الكلية التكاليف الكلية بما فيها الضمنية التي لا تقابل مدفوعات ظاهرية؛ ومن الضروري قراءة التفصيلات التي تتضمنها الأرصدة الوسيطة للتسيير حتى يتسنى فهم المراحل التي تشكل من خلالها الربح، ولا يعتبر الربح قيمة حقيقية ما لم تكسب بالدرجة الكافية التي تؤهلها لتغطية تكاليف الديون التي عليها، وتكاليف الفرصة البديلة لاستعمال رأس المال، وهو بذلك يحقق خلق الثروة الذي يعبر عنه بالقيمة الاقتصادية المضافة.

يجب أن تتصف المعلومات المحاسبية بخصائص أو سمات نوعية معينة كي تكون مفيدة لمستخدميها، بحيث تتميز بالملاءمة، الموثوقية، الموقوتية، الدقة، القيمة التنبؤية، الكفاءة والمرونة، وبالنسبة لجودة الأرباح فهي التي تعبر عن صدق وواقعية الأرباح الحقيقية للمؤسسة والتي يمكن بها تقييم الأداء الاقتصادي الحالي والمستقبلي للمؤسسة، وبمعنى آخر هي تلك الأرباح التي تتميز بوجود نقدي فعلي أو متوقع، بحيث تكون متكررة وناجحة من النشاط الرئيسي للمؤسسة، وهي تتأثر بعدة عوامل منها ما يتعلق بالمعايير المحاسبية وتأثيراتها على الطرق المحاسبية، ومنها ما يتعلق بطبيعة الملاك ومجلس الإدارة، بالإضافة إلى وجود ممارسات إدارة الأرباح للتأثير في قيم النتائج، ومدى تحقيق الإفصاح المحاسبي.

يتم قياس جودة الأرباح من خلال تقييم استمرارية الأرباح الذي يتعلق بمدى ارتباط الأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية، بحيث أن الأرباح المستمرة تتميز بخاصية القدرة التنبؤية وتعتبر أرباحاً عالية الجودة، كما يستخدم معيار الاقتراب من النقد كمقياس لجودة الأرباح بحيث أنه من المهم ألا تتباعد قيمة التدفقات النقدية التشغيلية لإجمالي

الأصول عن قيمة الأرباح لإجمالي الأصول، وبذلك ترتفع جودة الأرباح، وأيضا من الضروري تقييم ممارسات إدارة الأرباح وإدارة المستحقات التي تكون تأثيراتها عكسية على نوعية الأرباح.

الهوامش:

- (1) وليد محمد الشباني، مبادئ المحاسبة والتقرير المالي، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر، الرياض، السعودية، 2014، ص: 618.
- (2) شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 9.
- (3) وليد محمد الشباني، مرجع سبق ذكره، ص: 618.
- (4) عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي - اتجاهات معاصرة-، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 16.
- (5) Michael Armstrong, **A Handbook of Management Techniques**, 3rd Edition, KOGAN PAGE, 2001, USA, P: 64.
- (6) وليد محمد الشباني، مرجع سبق ذكره، ص: 631.
- (7) محمود عبد الحليم الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، الطبعة السابعة، دار وائل، الأردن، 2014، ص: 117.
- (8) عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، تقييم كفاءة الشركات المسجلة في البورصة باستخدام نماذج التحليل التمييزي وأسلوب الشبكات العصبية الصناعية، دار المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2015، ص: 23.
- (9) Gérard Melyon, **Gestion financière**, 4^e Edition, Bréal éditions, France, 2007, P: 166.
- (10) Monica Tulsian, **Profitability Analysis (A comparative study of SAIL & TATA Steel)**, IOSR Journal of Economic and Finance, International Organization Of Scientific Research, Volume 3, Issue 2.ver.I (mar-apr.2014), P: 19.
- (11) وليد محمد الشباني، مرجع سبق ذكره، ص: 631.
- (12) محمود جلال أحمد، طلال الكسار، استخدام مؤشرات النسب المالية في الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات (ال فشل المالي)، المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، يومي: 10-11 / 11 / 2009.
- (13) MAHESH KULKARNI, SUHAS MAHAJAN, **management accounting**, Nirali Prakashan, India, 2008, P: 33.
- (14) سعدون حمود جثير الربيعاوي وآخرون، إدارة التسويق: أسس ومفاهيم معاصرة، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص: 32.
- (15) رضا صاحب أبو حمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 264.
- (16) عبد الكريم أحمد جميل، إدارة المواد البشرية، الطبعة الأولى، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص: 100.
- (17) زيد منير عبوي، إدارة المؤسسات العامة وأسس تطبيق الوظائف الإدارية عليها، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 242.
- (18) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 189.
- (19) إلياس بن ساسي، الخيارات الاستراتيجية لنمو المؤسسة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص: 34.
- (20) باديس بن يحي بوخلوة، الأمثلة في تسيير الخزينة دراسة حالة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص: 51.
- (21) زغيب ملكية، بوشنقير ميلود، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص: 83.
- (22) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 197.
- (23) حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 270.
- (24) Niklaus Blattner, Hans Genberg, Alexander Swoboda, **Banking in Switzerland**, Physica-Verlag, Heidelberg, Germany, 1993, P: 17.

- (25) مقبل علي أحمد علي، دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقويم أداء الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لاحتسابها "دراسة تطبيقية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 5، العدد 11، 2010، ص: 122.
- (26) ليلى أبو العلا، مفاهيم ورؤى في القيادة التربوية بين الأصالة والحداثة، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص: 191.
- (27) عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص: 77.
- (28) أحمد بن محمد السلطان، تطور جودة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة بين عامي 2001 و2008، مجلة البحوث المحاسبية، الجمعية السعودية للمحاسبة، المجلد 11، العدد الثاني، 2012، ص: 40.
- (29) عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص: 195.
- (30) طلال محمد علي الججاوي، فؤاد عبد المحسن الجبوري، نظم المعلومات المحاسبية وفعاليتها في ظل الدور الاستراتيجي لمنظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 34.
- (31) عطالله أحمد الحسبان، نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 56.
- (32) طلال محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص: 34.
- (33) عبد الله محمد حامد، نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار أجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص: 31.
- (34) حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 236.
- (35) أحمد قايد نور الدين، التدقيق الخاسبي وفقا للمعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص: 92.
- (36) طلال محمد علي الججاوي، فؤاد عبد المحسن الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص: 35.
- (37) إبراهيم جابر السيد، المحاسبة الدولية وعلاقتها بالتجارة الالكترونية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص: 12.
- (38) كريمة علي كاظم الجوهر، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، السنة 34، العدد 90، ص: 113.
- (39) أحمد بن محمد السلطان، مرجع سبق ذكره، ص: 41-42.
- (40) Patricia M. Dechow, Catherine M. Schrand, **earnings quality**, the research foundation of CFA institute, USA, Issue 3, Volume 2004, P: 05.
- (41) عبد الناصر إبراهيم نور، حنان العوادة، إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية - دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية للفترة ما بين 22 - 24 / 4 / 2015.
- (42) عباس حميد يحيى التميمي، حكيم حمود فليح الساعدي، إدارة الأرباح وعوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص: 13.
- (43) إبراهيم جابر السيد، الإفصاح المالي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية داخل البلاد العربية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 61.
- (44) أحمد بن محمد السلطان، مرجع سبق ذكره، ص: 44.
- (45) كزار سليم عبد الزهرة حميدي، قياس مستوى جودة الأرباح المحاسبية ومدى تأثيرها بمحددات هيكل الملكية - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية -، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، العراق، المجلد 6، العدد 3، 2016، ص: 140.
- (46) عبد الناصر إبراهيم نور، حنان العوادة، مرجع سبق ذكره.
- (47) أحمد بن محمد السلطان، مرجع سبق ذكره، ص: 44.
- (48) محمد الفاتح محمود المغربي، إدارة المنشآت المالية المتخصصة، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص: 248.
- (49) عباس حميد يحيى التميمي، استقلال جمعة وجر، دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، السنة 36، العدد 95، 2013، ص: 104.
- (50) شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص: 182.
- (51) عبد الناصر إبراهيم نور، حنان العوادة، مرجع سبق ذكره.

OF EARNINGS: ASSESSING THE MEASURES OF QUALITYGregory D Lyimo,)⁵²
EVIDENCE FROM INDIA, european journal of accounting auditing and finance research,
 Vol 2, No 6, P: 19.
⁵³IBID, P: 22.

- (54) كرار سليم عبد الزهرة حميدي، مرجع سبق ذكره، ص: 140.
- (55) وليد محمد الشباني، مرجع سبق ذكره، ص: 10.
- (56) عبد الناصر إبراهيم نور، حنان العوادة، مرجع سبق ذكره.
- (57) الرفاعي إبراهيم مبارك، جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على البيئة السعودية، الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة، قسم المحاسبة، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، يوم 18 ماي 2010.
- (58) فداوي أمينة، نحو مفاضلة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 3، العدد 5، 31 جويلية 2013، ص: 124.
- (59) عباس حميد يحي التميمي، حكيم حمود فليح الساعدي، مرجع سبق ذكره، ص: 31.
- (60) ابتهاج إسماعيل يعقوب، علي عبد الرضا طاهر، العوامل المؤثرة بجودة الأرباح ودورها في تعزيز قرارات المستثمر دراسة ميدانية في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، السنة 37، العدد 101، 2014، ص: 246.